

## قراءة في التجربة المغربية لرقمنة الادارة الضريبية

## A reading of the Moroccan experience of digitizing tax administration

فوقة فاطمة<sup>1</sup>، ميهوبي حسام الدين<sup>2</sup>، ميهوبي علاء الدين<sup>3</sup><sup>1</sup> جامعة الشلف، الجزائر، [f.fouka@univ-chlef.dz](mailto:f.fouka@univ-chlef.dz)<sup>2</sup> جامعة الشلف، الجزائر، [didohou.01@gmail.com](mailto:didohou.01@gmail.com)<sup>3</sup> جامعة الشلف، الجزائر، [alaedinne.finance@gmail.com](mailto:alaedinne.finance@gmail.com)

تاريخ النشر: 2023/11/05

تاريخ القبول: 2023/09/12

تاريخ الاستلام: 2023/04/06

## المخلص:

هدفت الدراسة الى الاطلاع على تجربة المغرب في اطار رقمنة ادارتها الضريبية التي انطلقت سنة 2010 من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة من قبل المكلفين في تقديم مختلف التزاماتهم ومعالجتها من قبل ادارة الضرائب آليا على أن يتم الدفع النهائي لهذه الالتزامات أيضا بوسائل تكنولوجية حديثة. وتم التوصل الى أن النتائج التي حققتها المغرب في ذلك جد مشجعة، حيث ارتفعت العوائد أو الإيرادات الصافية للإدارة الجبائية من خلال تسهيل الأمور بالنسبة للمكلفين مما خفض معدلات الغش والتهرب الضريبي من جهة، وتخفيض التكاليف التي كانت تتحملها ادارة الضرائب في الطريقة التقليدية لحساب الوعاء الضريبي ومن ثم التحصيل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، ادارة الضرائب ، عوائد ضريبية، المغرب

## Abstract:

The study aimed to examine Morocco's experience in the framework of the digitization of its tax administration, which began in 2010, by relying on modern technological means by taxpayers to submit their various obligations and deal with them automatically by the tax administration, provided that the final payment of these obligations is also done by modern technological means. It was concluded that the results achieved by Morocco in this are very encouraging, as the revenues or net revenues of the tax administration increased by facilitating matters for the taxpayers, which reduced the rates of fraud and tax evasion on the one hand, and reduced the costs that were borne by the tax administration in the traditional method of calculating the tax base and then achievement.

**Keywords:** Digitization, tax administration, tax returns, Morocco.

## المقدمة

يعد النظام الضريبي أحد أهم المصادر الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها السياسية والمالية، كما أنها تسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد، وقد يواجه فرض الضريبة صعوبات وعراقيل من طرف المكلفين بالضريبة وهذا بامتناعهم عن تسديد التزاماتهم وتهربهم من دفع الضريبة. حيث يشكل الغش الضريبي تحدياً كبيراً لهذا النظام، لأنه من المظاهر السلبية التي تؤدي إلى خسارة الإيرادات الضريبية المتوقعة وبالتالي يمكن أن تحدث اختلالات في التوازنات المالية التي حددتها الدولة في موازنتها العامة.

في سبيل الحد من هذه الظاهرة تعتمد الحكومات ومن بينها المغرب، على أساليب وإجراءات لتحديث الإدارة الضريبية، من بينها الرقمنة التي تعدّ واحدة من أهم الوسائل الحديثة للحد من الغش الضريبي، التي تحول الإجراءات الضريبية الورقية إلى عمليات رقمية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تتيح للإدارات الضريبية الوصول إلى معلومات فورية ودقيقة بسرعة فائقة وتسهيل عمليات التدقيق والمراقبة . بالإضافة الاستخدام الفعال لتقنيات مثل تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، تطبيقات الويب والتطبيقات المحمولة، وغيرها من التقنيات الحديثة التي توفر بيئة رقمية آمنة وفعالة لإدارة الضرائب.

ومن هنا تتبع الاشكالية الرئيسية للدراسة:

**إلى أي مدى ساهمت رقمنة الادارة الضريبية في الحد من الغش الضريبي في المغرب؟**

**أهداف الدراسة:**

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى مجموعة من الأهداف أهمها:

-التعرف على تقنيات رقمنة الادارة الضريبية

-الاطلاع على تجربة المغرب في رقمنة الادارة الضريبية؛

**أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المعالج، فرقمنة الادارة الضريبية لها عدة ايجابيات، منها تقليل تكلفة التحصيل الضريبي والحد من بعض المظاهر السلبية التي يعرفها أي نظام ضريبي مهما بلغ من التطور وهي الغش والتهرب الضريبي، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول أن نتعرف على مدى مساهمة الرقمنة في التقليل من هذه المظاهر .

**المنهج المتبع:**

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدتيه الوصف والتحليل، من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع وتحليل الأرقام الواردة في الجداول والأشكال.

## تقسيمات الدراسة:

كمحاولة للاجابة عن الاشكالية الرئيسية والوصول الى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: الانعكاسات السلبية للغش الضريبي

المحور الثاني: رقمنة الإدارة الضريبية في المغرب

المحور الثالث: المكاسب من رقمنة الإدارة الضريبية في المغرب

### 1. الانعكاسات السلبية للغش الضريبي

يترتب عن الغش الضريبي آثار ضارة بمالية الخزينة حيث يقلل من حصيلة الضرائب فيؤدي ذلك إلى عجز الدولة عن تنفيذ المشروعات وحرمان المواطنين من خدمات نافعة لهم وتمثل هذه الآثار فيما يلي: (عبد القادر و آخرون، 2022)

#### 2.1 الآثار الاقتصادية:

بما أن الضريبة هي متغير اقتصادي هام في البلاد فإن ظاهرة الغش الضريبي تنعكس سلبا على اقتصاد الدولة، وتؤثر على مستوى إنتاجية المؤسسات، ولها عدة تأثيرات على جوانب اقتصادية أخرى نذكر منها ما يلي: (دريدي و عويطي ، 2018)

#### 1.2.1 الانعكاس على مستوى الاقتصاد الكلي:

تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية كتمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية و يترتب على ذلك خسائر تلحق بالخزينة العمومية للدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار و تحفيز الأفراد الاقتصاديين ، و يترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات البطالة بسبب عجز الدولة عن توفير مناصب مالية جديدة وبارتفاع معدلات التضخم.

#### 2.2.1 التأثير على الإنتاجية:

إن المؤسسة التي تقوم بالتخلص من دفع الضرائب تحقق أرباحا وتكون وضعيتها المالية أحسن من المؤسسة التي تدفع الضرائب بصفة منتظمة. حيث في أغلب الأحيان تكون المؤسسات الأقل إنتاجية هي التي تقوم بعملية الغش لتجنب دفع الضرائب حيث لا تحاول تحسين الإنتاجية أو تحقيق التقدم الاقتصادي لتحقيق أرباح أكبر، وإنما تتوجه إلى الغش الضريبي للحصول على موارد التمويل تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق وبذلك تباع منتوجاتها بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار المعمول بها في السوق وذلك للحاق بالمستوى العالي الذي تتميز به نظيرتها، أي المؤسسات الأخرى التي تسعى إلى تحسين وضعيتها

الاقتصادية والمالية عن طريق الزيادة في الإنتاجية أو تحسين مستوى الإنتاج (عبد القادر و آخرون، 2022)، فالمؤسسات التي تتخلص من الضريبة تقل تكلفة إنتاجها حيث تعتبر عائدات الغش الضريبي ربح لها، و هذا ما يمنحها ميزة تنافسية غير مشروعة على حساب غيرها فتستطيع فرض أسعارها التنافسية وهذا ما يؤثر على المنافسة الشريفة. (بولجة ، 2016)

### 3.2.1. ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها :

تؤدي ظاهرة الغش الضريبي إلى إنقاص الإيرادات الضريبية، حيث تقوم الدولة باللجوء إلى رفع معدلات الضرائب من أجل تغطية النقص في الإيرادات والزيادة في عدد الضرائب وكذلك برفع معدلاتها، فإن التهرب الضريبي سيكون المتسبب في تحويل الضغط الضريبي وتشكيل عبئ آخر على المكلفين النزهاء الذين يؤدون واجباتهم الضريبية، وبذلك تغيب العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية.

### 4.2.1 التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي :

قد يلجأ الأعوان الاقتصاديون إلى أنشطة اقتصادية في القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي ولا يأخذون بعين الاعتبار الأنشطة التي تساعد في التنمية الاقتصادية وتزيد القيمة المضافة والدخل الوطني، أي أنهم لا يتوجهون إلى الأنشطة الاقتصادية التي تخلف ثروات إضافية، ومنه يصبح الغش الضريبي سببا في الركود الاقتصادي والتخلف. (عبد القادر و آخرون، 2022)

### 5.2.1 عرقلة النمو الاقتصادي :

تساهم ممارسة الغش الضريبي في خفض التكاليف عند بعض المستثمرين، فبدلا من رفع الإنتاجية لتحسين وزيادة المداخيل عن طريق وضع إجراءات وتنظيمات لعملية الإنتاج التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، فيعرقل هذا النمو وتثبط الجهود باللجوء إلى الغش الضريبي.

### 6.2.1 ندرة الأموال :

يخلق الغش الضريبي ندرة في الأموال، لأن المكلف بالضريبي يعمل بكل حذر على إخفاء رؤوس الأموال التي يكتسبها عن مراقبة الإدارة الجبائية وذلك مخافة أن يكتشف، فيقوم هذا المكلف بالاكتمال عن طريق حفظ أمواله خارج السوق النقدية لمدة طويلة من الزمن (دريدي و عويطي ، 2018)، إما على شكل النقدي. وعلى شكل معادن نفيسة كالذهب والمجوهرات أو عن طريق فتح حسابات بنكية في الخارج أو استثمار هذه الأموال في البلدان أين تكون الاقتطاعات الجبائية فيها إما معدومة أو اقل مما عليه ، وبالتالي تكون هناك ندرة في السيولة النقدية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى أن التسديد عن طريق النقود السائلة يكون دائما مفضلا على النقود الاعتبارية، لأن المبادلات البنكية سهلة المراقبة من قبل الإدارة الجبائية باستعمال الصلاحيات القانونية وبوجه الخصوص حق الاطلاع لدى المؤسسات البنكية.

### 2.2 الآثار المالية :

بما أن للضرائب دور هام في تمويل خزينة الدولة والتي توجه لتغطية الإنفاق العام والتي تتمثل في دفع أجور العاملين، ورواتب الموظفين، ودفع مقابل الواردات، وتقديم إعانات ومساعدات لهيئاتها العامة لدعم التنمية المحلية، وتسديد الدين العام، حيث للغش الضريبي السبب المباشر في حدوث العجز للميزانية العامة والتأثير على السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولسد هذه الفجوة تلجأ الدولة إلى البحث عن مصادر التمويل الأخرى ومن بين هذه المصادر: الإصدار النقدي، الدين العام والرفع من الضغط. الجبائي.

### 1.2.2 الإصدار النقدي :

وهو إصدار نقود جديدة من العملة الوطنية، وهذا ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني لأنه يؤدي إلى نتائج سلبية منها:

- إضعاف القدرة التنافسية الدولية للمنتوج الوطني.

- زيادة مفرطة للأسعار بصورة غير طبيعية.

- تغيير نمط الاستهلاك.

- نقص القدرة الشرائية للمواطنين.

- قصور في الحصول على العملة الصعبة بسبب انخفاض الصادرات.

### 2.2.2 زيادة الضغط الجبائي :

إن مراقبة الدولة للعجز في الميزانية بفرض معدلات ضريبية مرتفعة أو فرض ضرائب جديدة من أجل زيادة مداخيل للضرائب لمواجهة العجز المتولد عن ظاهرة الغش الضريبي، يؤدي إلى زيادة الضغط الجبائي المفروض على المكلفين، مما يساهم في زيادة هذه الظاهرة واستفحالها أكثر.

### 3.2.2 الدين العام :

وهو أسوأ الآثار المالية للغش الضريبي، كما يعتبر اللجوء إلى الدين العام المرحلة المحرجة للاقتصاد الوطني، ويكون هذا الدين إما داخلي أو خارجي، قصير أو طويل وله آثار سيئة على الاقتصاد ككل، حيث يعتبر عبئا على ميزان المدفوعات خاصة في حالة استخدامه لأغراض استهلاكية إضافة إلى الضغط على القدرة الشرائية للمستفيدين من الإنفاق العام نظرا لسياسة التقشف التي تستلزمها تدابير الدين العام. (دريدي و عويطي ، 2018)

### 2. رقمنة الإدارة الضريبية في المغرب

تجربة المغرب في رقمنة الإدارة الضريبية حديثة بعض الشيء، وسنتطرق في هذا المحور إلى هذه التجربة، انطلاقها ومراحل تطورها.

### 1.2 الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي:

شرعت المديرية العامة للضرائب في المغرب عام 2010 في إزالة الطابع المادي عن التصاريح والأداءات الضريبية بشكل تدريجي حسب أهمية رقم المعاملات لكل شركة، قبل أن تقوم بتوسيع نطاق نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني ليشمل كافة الملتزمين المهنيين، إضافة إلى ذلك واصلت المديرية العامة للضرائب مجهودات الرقمنة الضريبية بهدف تعميم الأداء الإلكتروني ليشمل عدة خدمات أخرى من أبرزها: الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات، والرسوم الحكومية.

تمثلت إستراتيجية المديرية العامة للضرائب في أن تتم جل الإجراءات الضريبية مستقبلا عبر الأنترنت، جميع ملزمي الإدارة الضريبية لن ينتقلوا إلى المديرية للقيام بتصريح واستخلاص الضرائب أو لطلب استرجاع الضريبة أو تقديم شكاية، ولتحقيق هذه الغاية الطموحة، فقد وضعت المديرية العامة للضرائب نظاما للخدمات الإلكترونية يحمل اسم "SIMPL" أو "خدمة الضرائب عبر الأنترنت" الذي يسمح للمقاولات والمهنة الحرة من إنجاز إقراراتهم وأداءاتهم الإلكترونية الخاصة بالضرائب والرسوم: الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة (بن محمد بن عبد الله نوييرة و بنت حميد ، 2020).

ولقد اعتمدت المديرية العامة للضرائب على استراتيجية تقوم على أربعة أهداف:

- بناء علاقة شراكة مع الملزم بالضريبة متممة بالثقة المتبادلة.

- التحول إلى إدارة إلكترونية.

- تعزيز عمل المديرية في مجال المراقبة.

- تطوير وتعزيز قدراتها في مجال التحصيل.

ولبلوغ هذه الأهداف تعتمد المديرية على ثلاث رافعات:

- نظام معلوماتي قوي، مندمج، منفتح وقابل للتطوير.

- موارد في مستوى التطلعات.

- تنظيم وحكامه تمكنان من تعزيز كفاءة الإدارة وانفتاحها على محيطها.

وتجدر الإشارة أن توصيات الأيام الضريبية المنعقدة في 21 و 31 أبريل 2013 قد ثمنت توجه إدارة

الضرائب في التركيز على تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد.

وفي هذا الإطار أطلقت المديرية العامة للضرائب ورشين كبيرين ويتعلق الأمر بما يلي:

-إطلاق المصادر الإلكترونية من خلال مشروع الضريبة على الخط المتكون من الخدمات الثلاث التالية: الضريبة على القيمة المضافة على الخط، والضريبة على الشركات على الخط والضريبة على الخط. وقد هم هذا المشروع 41 مسطرة وخدمة منها ما هو في طور الإنجاز مثل (خلق الشركات على الخط وأخرى مبرمجة كالتسجيل على الخط، الشكايات على الخط، الاستردادات على الخط وغيرها)

- إطلاق النظام المندمج لفرض الضريبة: وهو نظام داخلي يمكن من تحكم أفضل وأنجع في المادة الضريبية، ويغطي هذا النظام مهن الوعاء الضريبي، التحصيل ومراقبة الشؤون القانونية. (زحاف، 2020)

تمثلت أبرز المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكلفين ضريبياً في وجوب التسجيل في الخدمات الإلكترونية في النظم الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب بهدف تمكينهم من الاستفادة من خدمات التصريح والأداء الإلكترونيين اللتين تم إطلاقهما من قبل المديرية العامة للضرائب. (عبد المنعم و الفران، 2021)

فيما تشمل الخدمات الإلكترونية المقدمة لدافعي الضرائب في إطار رقمنة التحصيل الضريبي في المغرب، ما يلي:

- الحصول على حساب ضريبي خاص على المنصة الإلكترونية التابعة للإدارة الضريبية.
- خدمة التحقق الإلكتروني لوضعية القرارات الضريبية مصرح بها من قبل المكلفين ضريبياً، إضافة إلى خدمة التحقق الإلكتروني من الضرائب التي تم ادائها، والضرائب التي لم يتم تسويتها بعد.
- إمكانية إصدار مجموعة من الوثائق والمستندات الضريبية عبر منصة الخدمات الإلكترونية.
- الاستفادة من خدمات الدعم والاستشارة اللتان يتم توفيرهما من خلال الفرق التقنية والقانونية التابعة للإدارة الضريبية.

بالنسبة لمستوى رقمنة التحصيل الضريبي تشمل الضرائب المباشرة، الضريبة على الدخل؛ الضريبة على الشركات؛ رسوم التسجيل؛ الرسوم على عقود التأمين، الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات؛ واجبات الطابع البريدية (التمبر). في هذا الصدد، توجد عدد من التحديات الخارجية المتمثلة في الاستغناء عن الأسلوب القديم في تصريح ودفع الضرائب، وتغيير سلوك المكلفين والتزامهم بأسلوب التصريح والدفع الجديد. علاوة على بعض التحديات الداخلية المتمثلة في البنية الأساسية التي ينبغي تطبيقها، وملائمة الإجراءات والنماذج، وتكوين الموظفين وانخراطهم في النظام الجديد.

## 2.2 آليات حفظ وضمان خصوصية وتحديث بيانات المكلفين ضريبياً

تقوم المديرية العامة للضرائب في المغرب بمجموعة من الإجراءات لحفظ وتخزين بيانات المكلفين ضريبياً بشكل آمن وسري ذلك بما يشمل:

- حماية مركز معلومات مديرية الضرائب من خلال جدار ناري (Firewall) لكافة المستخدمين والمتعاملين سواء من داخل أو خارج المديرية إضافة إلى حماية أجهزة الحاسب الآلي التي تضم بيانات المتعاملين من خلال جدار ناري آخر، مع تجزئة الشبكة الداخلية بحيث يُمنع الوصول لحواسيب قواعد البيانات إلا من طرف الحواسيب المرخص لها. ويمر التواصل مع أجهزة حاسب آلي عبر جدار ناري خاص بالتطبيقات، وتعمل هذه التطبيقات بطريقة مشفرة سواء عبر شبكة الإنترنت بالنسبة للمتعاملين أو عبر الشبكة الداخلية الموسعة للمديرية بالنسبة للموظفين.

-الإعداد الأمن لأجهزة الحاسب الآلي بالاستعانة بأدوات المسح الكاشفة عن نقاط الضعف مع استمرار تغيير كلمات المرور الأصلية بكلمات مرور قوية. إنشاء نظام للتحكم في الوصول إلى البيانات بهدف التحقق من تصاريح المستخدمين قبل السماح لهم بالوصول إلى البيانات. يتكون نظام التحكم في الوصول إلى البيانات من ثلاثة عناصر تشمل المصادقة، والترخيص، وإمكانية التتبع.

-تخزين البيانات بطرق مختلفة وذلك عبر تخزين أولي على أقراص صلبة ثم على شرائط افتراضية وشرائط خارجية. كما تقوم المديرية بنسخ كل البيانات بشكل متزامن في مركز بيانات احتياطي بمدينة أخرى. -تتبنى المديرية العامة للضرائب أدوات المراقبة نشاط الشبكة ومعالجة أي نشاط غير طبيعي كما تقوم المديرية بطلب عمليات تدقيق مؤقتة من شركات مختصة في الأمن المعلوماتي من أجل اكتشاف الثغرات والقيام بإصلاحها.

من جهة أخرى تعمل المديرية العامة للضرائب في المغرب بشكل مستمر على ضمان صحة البيانات الخاصة بالمكلفين ضريبياً وتحديثها من خلال:

-تبنى آلية دورية لتحديث البيانات في قاعدة البيانات الضريبية، وتعبئة البيانات غير المكتملة. وضع وتحديد قواعد تُمكن من ضبط نوعية البيانات التي يتم إدخالها في قاعدة البيانات الضريبية مثل وجوب تعبئة بعض البيانات الأساسية.

-التحقق من صحة البيانات والكشف عن تلك التي تم تعبئتها بشكل غير صحيح والعمل على معالجتها بطريقة إلكترونية متى أمكن ذلك.

-الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من بعض الشركاء أو بعض المنصات الرسمية، على سبيل المثال (قاعدة بيانات المديرية العامة للأمن الوطني لتصحيح البيانات الشخصية المتوفرة على البطاقات الوطنية للتعريف، ومنصة التعريف الموحد للشركات للتأكد من صحة السجل التجاري، ورقم التسجيل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها).

- اعتماد التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط كأساس لتقنين لائحة الأنشطة المهنية الخاضعة للضريبة المهنية. (عبد المنعم و الفران، 2021)

### 3.2 مراحل نظام رقمنة التحصيل الضريبي :

تتضمن عملية التحول نحو التحصيل الإلكتروني عدد من المراحل الأساسية بما يشمل مرحلة التخطيط والإعداد لتنفيذ المشروع، ومرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي، إضافة إلى مرحلة اختبار وتشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني.

#### 1.3.2 مرحلة التخطيط والاعداد لرقمنة التحصيل الضريبي:

تكتسي رقمنة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب في المغرب مكانة مركزية في خطة عملها الاستراتيجية حيث اختارت المديرية العامة للضرائب منهاجاً تدريجياً لرقمنة التحصيل الضريبي من خلال التركيز في المرحلة الأولى، على الأشخاص المعنويين، ليتم فتح نظام الإقرار الضريبي والدفع الضريبي لفئة المهنيين، في المرحلة الثانية التي بدأت في عام 2018، تم تعميم التصريح والأداء الضريبي عبر شبكة الإنترنت على فئة الأشخاص الذاتيين، حيث تغطي الرقمنة حالياً كل الخدمات والإجراءات المقدمة للمنتفعين. تمثلت تحديات هذه المرحلة فيما يلي:

- الاستغناء عن النمط القديم للإقرار الضريبي وأداء الضرائب من قبل المكلفين.
- تغيير سلوك المكلفين ضريبياً والتزامهم بأسلوب التصريح والدفع الجديد.
- توفير البنية الأساسية التي ينبغي تطبيقها، وملائمة الإجراءات والنماذج.
- بناء قدرات الموظفين لتمكينهم من العمل على النظام الرقمي الضريبي الجديد.

### 2.3.2 مرحلة تصميم وبناء وثائق نظام رقمنة التحصيل الضريبي:

تركز مرحلة تصميم وبناء وثائق ونظام رقمنة التحصيل الضريبي على تقييم الفجوات ما بين النظم التقليدية للتحصيل الضريبي والنظم الإلكترونية وتنفيذ مشروعات رقمنة التحصيل الضريبي الإلكتروني من خلال اختيار التطبيقات المناسبة واختبارها وتقييم مستويات أدائها.

تمثلت التحديات القائمة في هذه المرحلة في:

- تزويد جميع المديرية المحلية بالمعدات اللازمة لاستخدام النظام الجديد.
- إنشاء قاعدة بيانات للمكلفين ضريبياً.
- نقل بيانات المكلفين ضريبياً من الأنظمة القديمة إلى النظام الجديد.
- تدريب المستخدمين على استعمال النظام الإلكتروني الجديد.
- الانتقال التدريجي إلى النظام الضريبي الرقمي الجديد مع استمرارية الخدمات المقدمة حالياً.
- ضمان جودة الأنظمة.
- ضمان سلامة الأنظمة بسبب انفتاحها على الشركاء.

• مساعدة المكلفين ضريبياً على استخدام النظام الضريبي الرقمي الجديد من خلال مركز الاتصال وباستخدام محركات الحساب، والمساعدة من خلال النظام التقني، والتصريحات معبئة مسبقاً.

### 3.3.2 مرحلة اختبار وتشغيل واختبار جودة نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني:

ركزت هذه المرحلة على تفعيل عملية الدفع الإلكتروني بالنسبة لفئة معينة من خلال انطلاق عملية الدفع الإلكتروني عن طريق الاقتطاع البنكي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وتوسيع نطاق عملية الدفع الإلكتروني عن طريق الاقتطاع البنكي بالنسبة للضرائب الأخرى (الضريبة على الشركات، الضريبة

على الدخل، واجبات التسجيل وغيرها)، وتوسيع نطاق الدفع عبر الأنترنت إلى طرق أخرى (الوكالات البنكية، وحدات الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الإلكترونية، التطبيقات الهاتفية (...))، فيما ركزت عمليات تشغيل هذه الأنظمة على إجراءات تدقيق جودة وضمان سلامة التطبيقات والمنصات وسلامة النظام المعلوماتي .

#### 4.2 السداد الإلكتروني للضرائب:

تستند رقمنة التحصيل الضريبي على منظومة كاملة لسداد المدفوعات الضريبية بمشاركة كافة الجهات المعنية بما يشمل المصارف المركزية، ووزارات المالية، ومؤسسات القطاع المالي، وأنظمة المدفوعات الرقمية، وشركات الاتصالات والتقنية، فهي تشمل في المغرب البنوك، والشركات المالية، والخزنة العامة للدولة، وعدد من المديرية المركزية التابعة لوزارة المالية. وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

#### جدول رقم 01 الجهات ذات الصلة بمنظومة السداد الإلكتروني للضرائب.

الجهة	اختصاصات ودور كل منها
البنوك و متعهدي الخدمات المالية المحليين	طبقا لاتفاقيات الشراكة الموقعة مع المديرية العامة للضرائب، تقوم هذه الجهات بتحصيل مبالغ الضريبة المؤداة من قبل المزمين وتحويلها إلى المديرية سائلة الذكر.
الخزينة العامة للمملكة	التدبير المحاسبي لمداخيل الضريبة بالتعاون مع مصلحة القباضة المركزية للإدارة الجبائية
المديرية العامة للضرائب	التدبير المركزي للأداءات الإلكترونية/ التتبع والتنسيق مع مختلف المتدخلين
المصالح التقنية للمديرية العامة للضرائب	تدبير الجوانب التقنية المرتبطة بالدفع الإلكتروني بالتنسيق مع الأطراف المعنية
شركات الاتصالات	توفير خدمات الاتصال اللازمة للسداد الإلكتروني

المصدر: (عبد المنعم و الفران، 2021)

حيث تتبنى المغرب عدة قنوات لإتمام السداد الإلكتروني للمستحقات الضريبية خاصة ما يتعلق بضرائب الدخل والشركات والمبيعات والرسوم الجمركية سواء من خلال الدفع عن طريق الخصم المباشرة من الحساب المصرفي، أو من خلال الدفع عن طريق الموقع الإلكتروني للسلطات الضريبية بواسطة البطاقات المصرفية.

#### 5.2 نظام الفوترة الإلكترونية :

تستند رقمنة نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني لا سيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك (ضريبي المبيعات، والقيمة المضافة) على وجود نظم للفوترة الإلكترونية بما يساعد على تيسير الربط بين كافة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تمت بهدف الحصول على المنتج النهائي ويُمكن في حالة ضريبة القيمة المضافة من احتساب الاستحقاقات الضريبية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، ورد الضريبة على مدخلات الإنتاج لبعض المكلفين، ويساعد كذلك على رصد كافة التعاملات في الاقتصاد الوطني ومن ضم دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية ومكافحة الغش والتهرب الضريبي وزيادة مستويات الحصيلة الضريبية ، بالنسبة للمديرية العامة للضرائب في المغرب فهي تعمل على التفكير بشأن وضع استراتيجية من

أجل تبني نظام الفوترة الإلكترونية بهدف مكافحة الغش والفواتير المزيفة بما يشمل اختيار النظام المعلوماتي الذي يفضل استخدامه وكذا مراحل التنفيذ المختلفة.

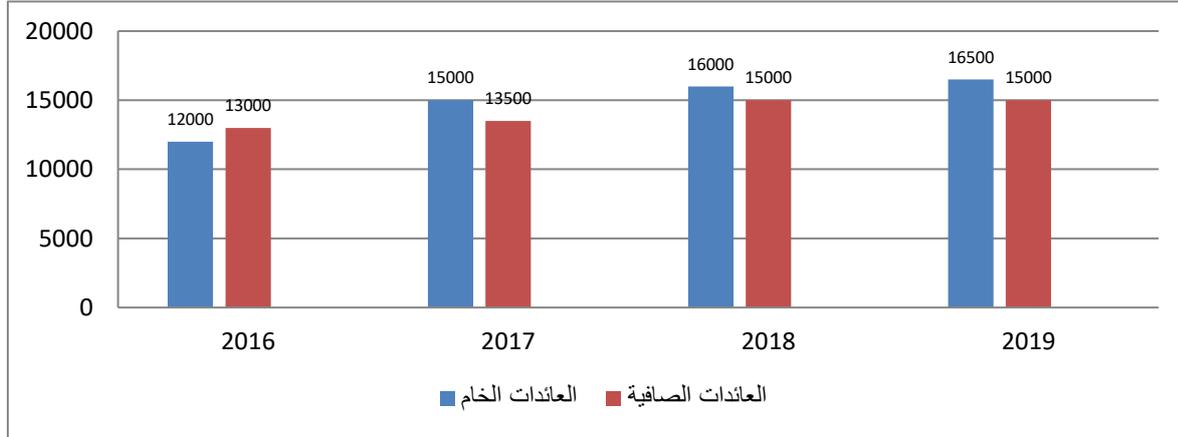
### 3. المكاسب من رقمنة الإدارة الضريبية في المغرب

بعد تطبيق الرقمنة في مجال الضرائب في المغرب، فإن التجربة كان لها عديد النتائج الايجابية التي سنتطرق اليها في هذا المحور. حيث ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب بما يشمل توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة مستويات الامتثال، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد، وتسهيل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبي بما يقلل العبء على مؤسسات الأعمال ويدعم انتاجيتها، إلى جانب غيرها من المكاسب الأخرى التي نذكرها فيما يلي: (عبد المنعم و الفران، 2021)

#### 1.3 زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي:

مكنّت الرقمنة من السرعة في التدخل لملاحقة المكلفين المتهربين، كما ساهمت المعلومات الإضافية على مستوى النظام المعلوماتي التي توفرها مصالح التحصيل من تحديث بيانات الأوعية الضريبية والاستفادة منها في إطار مكافحة التهرب الضريبي. تجدر الإشارة إلى أن إدارة الضرائب المغربية قد شرعت في استغلال تقنيات البيانات الضخمة، إذ تتحصل إدارة الضرائب بشكل يومي على قدر كبير من البيانات التي تستوجب التعامل معها عن طريق برامج الذكاء الاصطناعي لتتمكن من تحسين فاعليتها. مكن فحص هذه المعلومات باعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي من ربح الوقت واستهداف العمليات والتصاريج التي تمثل مشروع تهرب ضريبي، وذلك بشكل إلكتروني مبني على تقاطع المعلومات المصرح بها مع التي تم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المندمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء (إدارة الجمارك، المحافظة العقارية، البنوك، هيئات الضمان الاجتماعي وغيرها)، حيث تشكل هذه المعالجة الرقمية ضامنا للموضوعية والعدالة بين كافة الملزمين. والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 01 : العائدات الضريبية (ملايين درهم) ما بين 2016-2019.



المصدر: (بن محمد بن عبد الله نويرة و بنت حميد ، 2020)

يتضح من خلال الشكل أعلاه، تطور العائدات الضريبية ما بين 2016-2019 حيث بلغت نسبة العائدات الصافية في أحسن الأحوال سنة 2019، عندما تم تحقيق 15 مليار درهم مغربي (ملايين درهم) مسجلا زيادة بنسبة 15.38% مقارنة بعام 2016 وذلك راجع للالتزام بالإقرار والدفع الإلكتروني ومراقبة عدد الملفات كما هو مبين في الجدول أسفله.

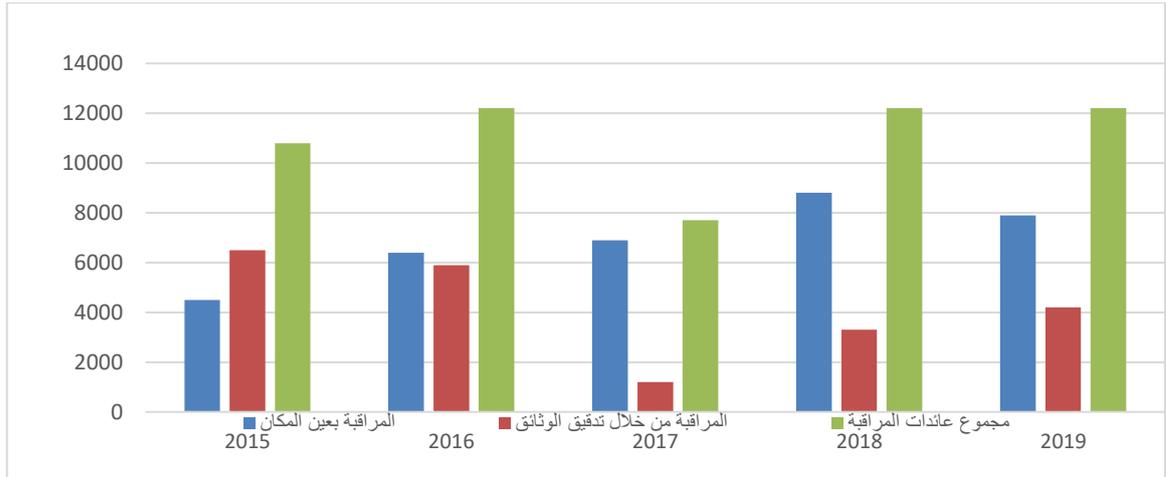
جدول رقم 02: عدد الملفات الموضوع للمراقبة ما بين 2015-2019

التحقيقات	2015	2016	2017	2018	2019
التحقيقات الشاملة	1393	1411	1936	4178	6344
التحقيقات الخاصة	744	1847	2041	3444	2847
المجموع	2167	3258	3977	7622	7481

المصدر: (بن محمد بن عبد الله نويرة و بنت حميد ، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تحسن كبير في أداء الرقبة الجبائية، ويظهر ذلك من خلال عدد الملفات التي تم التحقق منها، حيث ارتفع هذا الرقم من 2167 في عام 2015 إلى 7481 في عام 2019 بفارق 5314، تم توزيع هذه الملفات بين ملفات التحقيقات الشاملة والملفات التحقيقات الخاصة، أما على مستوى عائدات المراقبة ما بين 2017-2019 عرفت تطورا مهما والشكل التالي يفسر ذلك.

## الشكل رقم 02: عائدات المراقبة (ملايين درهم) ما بين 2015-2019.



المصدر: (بن محمد بن عبد الله نوييرة و بنت حميد ، 2020)

حسب الشكل أعلاه، نلاحظ زيادة في العائدات المراقبة من 10.7 مليار سنة 2016 الى 12.07 مليار سنة 2019، كما نلاحظ الزيادة في عائدات المراقبة في عني المكان بنسبة 82% لسنة 2019 مقارنة بالعام الماضي، وذلك راجع لتعزيز الموارد الرقابة الجبائية يؤدي ذلك إلى تحسين النظام المعلوماتي وكذلك برجمة عمليات المراقبة عبر نظام تحليل المخاطر.

### 2.3 تحسين كفاءة طرق التحصيل الضريبي:

ساهمت عملية رقمنة التصاريح والأداءات الضريبية في الرفع من كفاءة عملية التحصيل الضريبي، عبر اعتماد استراتيجية في مجال التحصيل قائمة على توفير المعلومات الدقيقة، تمكن من تقسيم المكلفين ضريبيا اعتمادا على خصائص موضوعية، مثل نوعية المكلف وحجم مديونياتهم بهدف وضع إجراءات وتدابير ملائمة من أجل تحصيل الضرائب. (عبد المنعم و الفران، 2021)

### 3.3 توسيع القاعدة الضريبية:

تمكنت رقمنة التحصيل الضريبي المغرب من حصول مديريات التحصيل الضريبي على معلومات إضافية ومن ثم تحديث بيانات الأوعية الضريبية، والاستفادة منها في إطار توسعة القاعدة الضريبية وذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تمكن من تقييم مستوى ودرجة الامتثال الضريبي بشكل آني، فحسب تصنيف " Business Doing " الصادر في 2018، حقق المغرب أداءً رائعاً من حيث مؤشر "دفع الضرائب" حيث ارتفعت من المرتبة 41 في عام 2017 إلى المرتبة 10 في عام 2018 ، ويرجع الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى التقدم في إزالة الطابع المادي.

### جدول رقم 03 : توسيع الوعاء الضريبي ما بين 2019-2017

السنوات	النسبة المئوية	الملزوم الخاضعون للضريبة
2017	14.87%	99783
2018	29.8%	199816
2019	55.33%	371192
المجموع	100%	670791

المصدر: (بن محمد بن عبد الله نويرة و بنت حميد ، 2020)

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن توسيع الوعاء الضريبي قد وصل فيه مجموع الملزوم حديثي النشاطون في المغرب خلال السنوات المذكورة ما بين 2017-2019 ما يقارب 670791 من (خاضع للضريبة)، حيث انتقلت من سنة 2017 من 99783 إلى سنة 2019 حوالي 371 192 (خاضع للضريبة)، وذلك راجع لتحسين جودة الخدمات والتقدم الملحوظ في إزالة الطابع المادي. (بن محمد بن عبد الله نويرة و بنت حميد ، 2020)

#### 4.3 دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في تسجيل بعض المكلفين ضريبياً العاملين في القطاع غير الرسمي وذلك عن طريق اكتشافهم من خلال تقاطع المعلومات التي تم استخراجها سواء من النظام المعلوماتي المدمج لإدارة الضرائب أو تلك التي تم تجميعها لدى الشركاء. إحدى أمثلة القطاع غير الرسمي هي الأعمال الحرة التي يقوم بها بعض الأفراد الذين لا يملكون رخص تجارية أو سجلات رسمية لدى الدولة تفيد بقيامهم بهذه الأعمال التجارية (مثل مالك العقارات التجارية والسكنية والمختلطة). عليه، فإن قيام الهيئة بالسعي لتسجيلهم في النظام الضريبي تنفيذاً للتشريعات الضريبية ساهم في دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة، إضافة للتحصيل الرقمي من خلال حساباتهم البنكية وبطاقاتهم المصرفية. أما بالنسبة للأعمال أو الأفراد غير الخاضعين، مثل المستوردين من الأفراد أو الأعمال غير الخاضعة (لم تبلغ حد التسجيل)، فإن التحصيل الرقمي للضريبة المستحقة على الاستيراد أو المعاملات العقارية الخاضعة يؤدي إلى دمجهم في الاقتصاد الرسمي للدولة.

#### 5.3 المكاسب الأخرى لرقمنة التحصيل الضريبي:

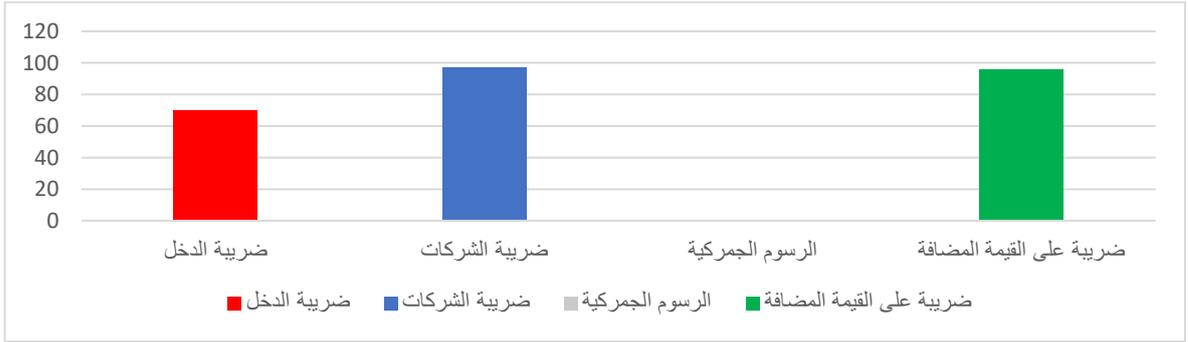
ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في إعادة انتشار الموارد البشرية المكلفة سابقاً بالتحصيل المادي الكلاسيكي من أجل القيام بمهام ذات قيمة مضافة أكبر كمراقبة التصاريح الضريبية، والتحصيل الجبري، بما ساعد على ضمان دقة البيانات والاستفادة منها، والتدخل العاجل والفوري لتفعيل مختلف المتابعات في

احترام دقيق للمساطر المتعلقة بإنجاز عمليات التحصيل، إضافة إلى رفع درجة فاعلية مصالح التحصيل وتقليل كلفة التحصيل.

### 6.3 مؤشرات رقمنة التحصيل الضريبي:

تتبنى الدول العربية مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني التي تشمل من أهمها نسبة الخدمات الضريبية الرقمية إلى إجمالي الخدمات، وحصّة الإيرادات الضريبية المحصلة إلكترونياً والإقرارات الضريبية المقدمة إلكترونياً بالنسبة للدول قديمة العهد بالنظم الضريبية. أما بالنسبة للدول حديثة العهد بالنظم الضريبية والتي تبنت رقمنة التحصيل الضريبي من البداية فتتبنى مجموعة من مؤشرات الأداء تتمثل في زمن إنجاز المعاملات الضريبية، ونسبة الشكاوى التي تم معالجتها، ودقة الأنظمة في الرد على الاستفسارات وعدد من المؤشرات الأخرى ذات الصلة، حيث في المغرب يتم تتبع نظام الرقمنة من خلال المتابعة الدورية لعدد عمليات الدفع الإلكتروني في النظام، وحصّة الإيرادات المدفوعة مقارنةً بالإيرادات الإجمالية.

شكل رقم 03 : نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة رقمياً للضرائب



المصدر: (عبد المنعم و الفران، 2021)

تسجل المغرب نسبة مرتفعة لرقمنة الإقرارات الضريبية إلى إجمالي الإقرارات الضريبية بلغت في عام 2020 ما يقرب من 100 في المائة للضريبة على الشركات، و97 في المائة لضريبة القيمة المضافة، فيما شكلت نسبة الإقرارات الضريبية الإلكترونية لضريبة الدخل نحو 83 في المائة من إجمالي الإقرارات. أما بالنسبة للإيرادات الضريبية الرقمية فهي تشكل نحو 97 في المائة من إجمالي إيرادات ضريبة الشركات، و96 في المائة من إجمالي حصيلة ضريبة القيمة المضافة، فيما تنخفض نسبة إيرادات ضريبة الدخل المحصلة رقمياً إلى ما يمثل نحو 70 في المائة من إجمالي حصيلة هذه الضريبة.

### الخاتمة

تعد عملية مكافحة الغش الضريبي من أولويات الإدارة الجبائية، نظراً لتعدد الأشكال التي يتخذها، والتقنيات المستعملة من طرف المكلف بالضريبة في استعمال الطرق الاحتيالية، التي يصعب على المراقب الكشف عنها بسهولة، ومن أجل السيطرة على هذه التحايلات، والقضاء على جريمة الغش الضريبي يجب

على الإدارة الضريبية أن تسعى إلى توفير الوسائل الحديثة والاستغناء عن الأساليب التقليدية التي لم تعد تجدي نفعاً، وفي هذا الإطار يمكن القول أن رقمنة الإدارة الضريبية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وسيلة ناجعة في عملية مكافحة الغش الضريبي كونها تحتل أهمية كبرى في هذا العصر القائم على المعرفة والثورة الرقمية في جميع القطاعات وفيها مصلحة الضرائب، فباستعمال التكنولوجيا الحديثة تسهل عملية الاتصال بين المديرية الضريبية وباقي الفروع، التنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل مصالح الضرائب وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضرائب و كذا تقلل من الوقت الكبير الذي تستغرقه الوسائل التقليدية في عملية تبادل المعلومات، من أجل تحسين أداء الإدارة العمومية عامة ومصلحة الضرائب خاصة.

### نتائج الدراسة:

- رقمنة الإدارة الضريبية تساهم في رفع كفاءتها من خلال زيادة إيراداتها الجبائية من جهة وتخفيض التكاليف اللازمة لمختلف عمليات التحصيل؛
- رقمنة الإدارة الضريبية في المغرب ساهمت في رفع معدل العائدات الضريبية بنسب مرتفعة مما يبين النتائج الايجابية لهذه العملية؛
- ان رقمنة الإدارة الضريبية وحدها لا تكفي للحكم بشكل كلي على نجاح التجربة، بل يجب أن تعمم على مختلف نواحي الاقتصاد خاصة التجارة، وذلك لتفادي الغش الضريبي الذي يعتمد على التديليس والتصريحات الكاذبة.

وفي الأخير يمكن القول أنه وبالنظر الى الأرقام الواردة في الدراسة فإن تجربة المغرب ناجحة جدا في مجال رقمنة الإدارة الضريبية ويمكن أن نستفيد منها في تطوير التجربة الجزائرية التي مازالت في مراحلها الأولى.

### قائمة المراجع

- بن محمد بن عبد الله نويرة، إ. &، بنت حميد، ش. (2020). أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب -دراسة وصفية .-مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 79، بولجة ن. (2016). النظام القانوني لجريمة الغش الضريبي. تيزي وزو، الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- دريدي، ا. &، عويطي، ع. (2018). دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي .-الوادي، تخصص تدقيق محاسبي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

- رمادلية, ع & , قويدري, ك. (2020). تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر -عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا. -مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 475 ,
- زحاف م. (2020). دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي -تجارب دولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر. -أم البواقي, تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
- عبد القادر م & , آخرون. (2022). دور الجباية الإلكترونية في التقليل من التهرب والغش الضريبي -دراسة استطلاعية بولاية الوادي. الوادي, تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
- عبد المنعم ه & , الفران ص. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.